

سعر الصرف والسياسة الاقتصادية في الكويت (1)

إن موضوع حديثي معكم اليوم يختص بسعر الصرف والسياسة الاقتصادية في الكويت. كما تعلمون، واجهت الكويت خلال العام الماضي كارثة قاسية نتيجة الغزو العراقي والإحتلال. ولذلك، أجد من الضروري أن أبين باختصار الخطوات التي اتخذها بنك الكويت المركزي عقب التحرير لإعادة ترتيب أوضاع النظام المصرفي والمالي. هذه الخطوات من شأنها أن تحدد الإطار الذي سيؤثر في تدفق الأموال داخل الاقتصاد الكويتي من جهة، ومع باقي دول العالم من جهة أخرى. إن الغزو العراقي والإحتلال في الثاني من أغسطس عام 1990 أوقف اطراد التدفق الطبيعي للأموال بالعملات الأجنبية والدينار الكويتي إلى الاقتصاد الكويتي من عدة أوجه. فقد أستلب الدينار الكويتي من معادلة التدفق، ماعدا كميات محدودة منه تم استبدالها لمواطنينا ولبعض ممن كانوا خارج الكويت، لمساعدتهم على مواجهة مصاريف المعيشة.

يضاف إلى ذلك، توقف تدفق القطع الأجنبي من قطاع النفط، كما خضعت موجوداتنا الأجنبية لقرارات التجميد التي فرضت أنواعاً متعددة من القيود على الوصول إليها، وذلك وفق القوانين والسلطات القضائية الخاصة، وأنواع الموجودات المعنية.

وربما لاحظتم أن الدخل من الاستثمارات الأجنبية الرسمية قد ازداد خلال السنوات القليلة الماضية ليصبح قريباً من مستوى الإيرادات النفطية للدولة. وقد تأكدت أهمية استثماراتنا الأجنبية خلال العام الماضي، عقب الغزو العراقي وتوقف صادرات النفط، حيث اضطرت الكويت إلى الاعتماد على الاستثمارات لتمويل أعمال الحكومة والالتزامات الخارجية. وقد أمكننا ذلك نتيجة تعاون العديد من السلطات الصديقة رغم التجميد العام الواقع على موجوداتنا.

(1) أُلقيت في ٢١ أكتوبر ١٩٩١ في لندن، المملكة المتحدة، بمناسبة انعقاد مؤتمر "مستقبل الكويت: الاحتياجات والقيود".

وكما يعلم معظمكم، لقد عملنا عقب الغزو مباشرة على إعادة تنظيم حسابات البنك المركزي والبنوك الكويتية الأخرى. وأعدنا ترتيبات للبدء في الوفاء بالتزامات البنوك الكويتية تجاه البنوك والمؤسسات المالية الدولية. وفي الوقت ذاته، بدأنا بالتخطيط لمرحلة ما بعد التحرير، بما في ذلك طباعة أوراق عملة جديدة وسبل مواجهة ضغوط السيولة في البنوك. كما أعدنا تعليمات محددة بشأن استئناف عمليات البنوك عقب التحرير، مع التركيز على كفاءة العمليات وحفظ حقوق جميع المودعين. ولدى إدخال أوراق العملة الجديدة في التداول يوم 24 من شهر مارس عام 1991، استحدث البنك المركزي بعض القيود على السحوبات والتحويلات، حيث وضع حدًا بأربعة آلاف دينار كويتي شهريًا لكل فرد على السحوبات من حسابات البنوك والتحويلات إلى العملة الأجنبية، وذلك لاعتبارات فنية. وهذا الحد لم يشمل التحويلات المطلوبة لأنشطة اقتصادية مشروعة، كما وأجريت إستثناءات لأغراض إنسانية.

ولقد تم رفع الحد على السحوبات والتحويلات في شهر يوليو الماضي إلى ستة آلاف دينار كويتي، ثم ألغي تمامًا في الثالث من شهر أغسطس. وقد استند الإلغاء إلى إيمان راسخ باقتصاد السوق الحر، وقناعتنا بأن القيود الشاملة ضارة وغير مفيدة. ولقد توقعنا كذلك إرتفاعًا في معدل التضخم، في ضوء الأضرار التي لحقت بالموانئ ونظام النقل، وشبكة التمويل. وتشير بياناتنا إلى أن الرقم القياسي للأسعار المحلية قفز إلى 85% في الأشهر الأولى عقب التحرير، مقارنة بأقل من 2% خلال السنة 1990/89. ونعتقد الآن بأن الضغوط التضخمية قد خفت بصورة ملموسة، حيث سجل مؤشر الأسعار المحلية خلال فترة الأسبوعين المنتهية في 7 سبتمبر الماضي إرتفاعًا نسبته 12,8% عن فترة الأساس في شهر مايو عام 1990.

وكان لدينا تصور قبل رفع تلك القيود بسيناريوهات مختلفة محتملة لحجم الطلب على العملة الأجنبية، وكنا مسرورين لأن السحوبات من الودائع لدى البنوك والتحويلات على عملات أجنبية قد جاءت أقل بكثير مما كان متوقعًا. فعلى سبيل المثال، بلغت ودائع المقيمين من القطاع الخاص في نهاية شهر أغسطس الماضي 4,57 بلايين دينار كويتي، مسجلةً انخفاضًا طفيفًا عن مستواها في نهاية شهر إبريل عندما كانت 4,64 بلايين.

إن الدينار الكويتي الجديد الذي صدر في شهر مارس الماضي قد توطد بشكل راسخ كعملة قانونية، ويستند سعر صرف الدينار الكويتي من جديد على السياسة التي أثبتت جدواها للاقتصاد خلال السبعة عشر عامًا الماضية، والتي تربط الدينار الكويتي بسلة من عملات أهم شركائنا الماليين والتجارين. وأعتقد الآن بأن هيكل أسعار الفائدة لدينا مناسب لأهداف سياستنا الحالية، حيث تتمتع أسعار الفائدة على الدينار الكويتي بهامش ملموس على أسعار الفائدة المقابلة على الدولار. يضاف إلى ذلك، أن البنك المركزي استعاد جميع الذهب والعملات التذكارية التي سرقت من خزائنه بواسطة جنود الاحتلال العراقي.

إن النظام المصرفي قد بدأ العمل من جديد، وسوف تؤدي الإجراءات الجديدة التي اقترحها البنك المركزي لمعالجة محافظ الديون لدى البنوك إلى تنظيف حسابات البنوك، واستعادة ثقة المودعين. إضافة إلى ذلك، فإن حكومة الكويت ستستمر في ضمان الودائع لدى البنوك الكويتية. إن هذه الإجراءات تعتبر خطوة هامة تجاه وضع اقتصادنا ونظامنا المصرفي على الطريق من جديد، وبخاصة في ضوء الدمار الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والذي تسبب فيه العدوان العراقي. وفي الوقت ذاته، لا نزال نعمل على تنقيح وتبني المعايير الرقابية المناسبة لبنوكنا، بهدف جعلها متماشية مع المعايير الدولية. كما نضع نصب أعيننا هدف

تقوية النظام المصرفي والمالي كمطلب هام لبناء هيكل تنافسي فعال. وفي الأجل الطويل، يتوجب أن ندرس وسائل تعزيز الروابط فيما بين نظامنا المصرفي والبنوك الدولية الرئيسية.

إن الإجراءات التي قمت بتلخيصها من شأنها إيجاد الظروف النقدية التي سيعمل من خلالها الاقتصاد الكويتي. ولكنني أعتقد بأن اقتصادنا يحتاج إلى قليل من عملية إعادة توجيه جذرية، وذلك إذا ما أردنا تصحيح إختلالاته الهيكلية الأساسية. وسوف أحاول الآن أن أشارككم أفكارني حول هذا الموضوع.

في عالمنا المترابط، تعكس تدفقات الأموال بين الدول والعملات، بشكل متزايد، تحركات رأس المال الذي يبحث عن الأمان وعوائد مناسبة. وفيما يتعلق بنا في الكويت، تعود أهمية تدفقات القطع الأجنبي إلى فترة ما قبل النفط، عندما كانت أيضاً مرتبطة آنذاك بكل من التجارة والاستثمارات. إن الاقتصاد الكويتي الصغير إنما يعتمد اعتماداً كبيراً على واردات السلع والخدمات، على الرغم من أن ميزاننا مع العالم الخارجي للسلع والخدمات يحقق عادة فوائض، إلا أن ميزان القطع الخاص كان في عجز مستمر. فعلى سبيل المثال، قدرت قيمة الفائض في ميزاننا التجاري مع العالم الخارجي للسلع والخدمات خلال عام 1988 بنحو 2,54 بليون دينار كويتي. ولكن قيمة إجمالي وارداتنا من السلع قدرت بنحو 1,92 بليون دينار كويتي. وفي العادة فإن الفائض في القطاع العام يعادل أو يزيد عن الفجوة في معاملات القطاع الخاص مع باقي دول العالم، إلا أن العام الماضي قد كان استثنائياً. ويوضح هذا المثال المشكلة الأساسية في الإقتصاد الكويتي، والتي تحتاج إلى حل لكي يصبح القطاع الخاص شريكاً فعالاً يساهم في رفاهية البلاد.

ويعتبر الإنفاق العام عادة المحرك الذي تقوم من خلاله إيرادات النفط بتنشيط الاقتصاد الكويتي. إن إيرادات قطاع النفط من القطع الأجنبي تستخدم في خلق سيولة بالدينار بشكل

مباشر، وذلك من خلال تأثير التحويلات إلى الدينار الكويتي. وبشكل غير مباشر، يؤثر الإنفاق العام في التوقعات، ويشجع البنوك على الإقراض لتمويل النشاط الاقتصادي المحلي، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق طلب على العملة الأجنبية في اقتصاد مفتوح. ولذلك، فإن الآلية المذكورة لا تؤدي إلى نمو مستمر في المؤشرات النقدية الكلية، حيث أن الطلب على العملة الأجنبية لتمويل التجارة ومعاملات أخرى إنما يعمل على تحجيم هذا النمو.

ولقد شهدت الكويت خلال النصف الثاني من العقد الماضي إنخفاضًا حادًا في فائض الحساب الجاري، وكان ذلك نتيجة إتجاه السوق النفطي نحو التراجع بسبب ارتفاع المعروض من النفط، بينما كان إرتفاع الطلب عليه بطيئًا. وقد نجم عن ذلك أن تراجعت إيرادات الدولة من العملة الأجنبية. وفي الوقت ذاته، تم تقييد ميزانية الدولة، إلا أن احتمالات تقليص المصروفات كانت محدودة. لذلك، لجأت الحكومة ولأول مرة إلى الإقتراض العام من خلال إصدار أذونات وسندات الخزانة في نهاية عام 1987.

وقرب نهاية عام 1988، استحدث البنك المركزي هيكل أكثر مرونة لأسعار الفائدة على الدينار الكويتي، وربط في الهيكل الجديد كلا من الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الإقراض والحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع بسعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي. كما تم رفع سعر الخصم ذاته حتى يصبح الهيكل الجديد متماشياً مع أسعار الفائدة العالمية.

واستمر البنك المركزي في متابعة أسعار الفائدة الدولية وتدفقات الأموال بين الدينار الكويتي والعملات الرئيسية. وقد كانت تدفقات الأموال إلى العملات الأجنبية وتأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي المحلي من أهم الاعتبارات في سياستنا بشأن أسعار الفائدة.

ولقد بلغت قيمة صافي مبيعات البنك المركزي من العملات الأجنبية إلى البنوك المحلية خلال السنة المالية 1984/83 نحو 12,4 بليون دولار أمريكي، وكان الاتجاه تنازلياً حتى السنة المالية

1989/88، عندما بلغت قيمة صافي المبيعات نحو 8,2 بلايين دولار. وقد بلغ متوسط صافي مبيعات البنك المركزي السنوية من القطع الأجنبي خلال الفترة 1989-82 نحو 9,3 بلايين دولار.

وفي الحقيقة، فإن حجم العرض الإجمالي من القطع الأجنبي في الاقتصاد الكويتي سيعتمد إلى حد بعيد على سرعة استعادة قطاع النفط لعافيته، والذي بدأ يشهد ازديادا في صادراته. ومن مصادر العرض الأخرى الاقتراض من الأسواق الدولية، والذي يهدف في المقام الأول إلى تنظيم تدفق القطع الأجنبي من أجل مواجهة فجوات التمويل الطارئة.

والآن، فإن محدودية إمكانيات القطاع غير النفطي في الإقتصاد تعني أن الواردات من السلع والخدمات ستستمر في الوفاء بمعظم إحتياجاتنا المحلية. ومن جانب آخر، تم تراجع عدد السكان، الأمر الذي يعني واردات وتحويلات أقل، وبالتالي طلباً أقل على العملات الأجنبية. وربما حان الوقت لكي ننظر في إجراء تغييرات إستراتيجية في سياستنا الاقتصادية المحلية. إن مراجعة كهذه ينبغي أن تأخذ في الحسبان دور القطاع الخاص في الكويت. إن سياستنا ينبغي أن تستند إلى أهداف إستراتيجية تعكس الاهتمامات والطموحات الأساسية للبلاد. ومثل هذه الطموحات تعكس إستراتيجية القيمة المضافة المرتفعة التي تسعى إلى تقليص الاختلال السكاني قبل الغزو، وتخفيف حدة عدم الاستقرار الكامن في الاقتصاد الكويتي، واستغلال القوى الكامنة في الاقتصاد المحلي. وتتطلب هذه الإستراتيجية إعداد المناخ لإجراء مراجعة شاملة لسياساتنا الاقتصادية، وسبل تنفيذها. إن العنصر الرئيسي للنجاح طويل الأمد للإستراتيجية، سيكون الاستثمار في تنمية الموارد البشرية.

إن النظرة إلى المستقبل، فيما يتعلق بتدفق العملات الأجنبية وأثره المحلي، سوف تعتمد إلى حد بعيد على درجة التفاعل بين ثلاثة عناصر: السلطة المالية، والسلطة النقدية، ودور القطاع الخاص.

إن الآلية المالية ستبقى العامل الرئيسي من خلال أثر المصروفات في المعروض من القطع الأجنبي والطلب عليه. ولقد كان قطاع النفط المصدر التقليدي للعملة الأجنبية، وسوف يضاف إليه بصفة مؤقتة الإقتراض من الأسواق الدولية.

إن مجال السياسة النقدية في الكويت يمكن بل يتوجب تغييره خلال السنوات القادمة، وسيتم ذلك من خلال خصخصة بعض المؤسسات، وتحويل بعض الأنشطة إلى القطاع الخاص، وتغيير بعض الجوانب الأخرى من سياساتنا الاقتصادية بغرض ترشيد الدعم وزيادة الربط بين الإنفاق العام والأنشطة الاقتصادية المحلية.

إن دور السياسة النقدية سيكون في ضمان الاستقرار الاقتصادي من خلال إتباع سياسات مناسبة في مجال أسعار الفائدة، وسعر الصرف، والائتمان، بحيث يكون الهدف منها تنظيم نمو المؤشرات النقدية الكلية والتأثير في تدفق الأموال داخل الاقتصاد المحلي ومع باقي دول العالم، ولتشجيع النمو الاقتصادي غير المصحوب بالتضخم.

إن العامل المجهول في المعادلة إنما يتعلق بالتغيرات المحتملة في الأدوار النسبية للقطاعين العام والخاص، فالخطوات تجاه خصخصة بعض المؤسسات وتحويل الأنشطة إلى القطاع الخاص من شأنها أن تقلص دور القطاع العام في تمويل ودعم بعض القطاعات في الاقتصاد المحلي، وأعتقد أن هذا يعتبر هدفًا هامًا، ولكنه حل متوسط الأجل أكثر منه قصير الأجل، ولا سيما في ضوء المشكلات التي يواجهها القطاع الخاص في المرحلة الحالية.

وفي التحليل النهائي، فإن المالية العامة في الكويت، بشقيها المصروفات والإيرادات، ينبغي أن تأخذ في الحسبان العبء الملموس الواقع على الموارد العامة في الأجل القصير، وأهداف الإستراتيجية الاقتصادية في الأجل الطويل. وكما يتوجب على السياسة النقدية أن تستمر في إتاحة إطار مستقر للنمو، بينما تبدع في إعادة هيكلة النظام المصرفي، وتعمل باتجاه التأثير في التدفقات بين الدينار الكويتي والعملات الأجنبية.

ويتعين علينا أن نتيح الظروف المواتية لقطاع خاص أكثر نشاطاً، بحيث يستطيع ذلك القطاع أن يسهم بدرجة أكبر في الاقتصاد الوطني، ويتحمل المسؤولية فيما يتعلق بقراراته الاقتصادية. وهذا لا يعني توسيع مجالات الأنشطة الموجودة أمام هذا القطاع فحسب، ولكنه يتضمن توضيحاً مفاده أن القرارات الاقتصادية قد يترتب عليها بعض المخاطر التي يتوجب على متخذي القرار تحمل تبعاتها.